الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلّق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

(عدد 2024/10)

رئيس اللجنة: عزيز بن الاخضر

نائب رئيس اللجنة: عمار العيدودي

مقرر اللجنة: طارق الربعي

أفريل 2024

مسار دراسة مشروع القانون

مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

- **تاريخ ورود المشروع:** 15 فيفري 2024.
- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة:** 23 فيفري 2024
- **جلسات اللجنة:**

1. 21 مارس 2024

✓ **قرار اللجنة:** الموافقة على مشروع القانون الأساسي.

رئيس اللجنة: عزيز بن الاخضر

مقرّر اللجنة: طارق الربعي

تقرير لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة

حول مشروع قانون أساسي يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

(عدد 2024/10)

I. التقديم

أنشئ البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمقتضى اتفاق باريس بتاريخ 29 ماي 1990 بهدف مساعدة دول شرق ووسط أوروبا ودول الاتحاد السوفياتي السابق على تكريس مبادئ الديمقراطية وانتهاج اقتصاد السوق.

ويضم البنك حاليا 72 بلدا عضوا يضاف إليها الاتحاد الأوروبي والبنك الأوروبي للاستثمار ويهدف من خلال الأنشطة التي يقوم بها إلى:

- مساندة البلدان الأعضاء حديثة العهد بالمسار الديمقراطي على التحول إلى اقتصاديات السوق المفتوح.
- استحثاث نسق الإصلاحات الهيكلية والقطاعية.
- تدعيم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية.
- تشجيع المبادرات الخاصة وتطوير الاستثمار في البلدان المستفيدة من تدخلاته.

انضمت تونس إلى البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتاريخ 30 سبتمبر 2011 إثر قراره توسيع مجال تدخله الجغرافي ليشمل دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط بمقتضى قرار مجلس المحافظين عدد 140 بتاريخ 30 سبتمبر 2011.

وتمت المصادقة على انضمام تونس للاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بمقتضى الأمر عدد 4174 المؤرخ في 31 نوفمبر 2011 وذلك عملا بأحكام المرسوم عدد 14 المؤرخ في 23 مارس 2011 المتعلق بالتنظيم المؤقت للسلط العمومية.

II. أعمال اللجنة

تعهدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة بالنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية وعقدت في شأنه جلسة بتاريخ 21 مارس 2024 استمعت خلالها الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

✚ الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط:

عقدت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة جلسة استماع الى ممثلين عن وزارة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية عدد 2024/10.

أفاد ممثلو الوزارة أن مجمل استثمارات البنك في تونس بلغت حاليا حوالي مليار أورو في القطاعين العام والخاص وهي تشمل بالأساس قطاعات البنوك والطاقة والتطهير والنقل الحديدي والحضري.

كما بينوا أهمية الدعم الذي يقدمه البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتونس سواء على مستوي المساهمة في تمويل المشاريع العمومية والمشاريع الخاصة أو على مستوي المساندة الفنية في عدد من المجالات الحيوية، خاصة مع ما للبنك من خبرة هامة في المجالات التي تمثل اليوم أولوية لتونس على غرار الشراكة بين القطاعين العام والخاص والطاقات المتجددة وتحلية مياه البحر والرقمنة والتجديد التكنولوجي وغيرها.

كما قدموا قائمة في المشاريع العمومية في طور الإنجاز بدعم من البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

المشاريع العمومية في طور الإنجاز:

Projet	Date de signature	Montant du prêt
Projet ELMED	20/12/2023	45 M€
Appui au programme de sécurité alimentaire	11/08/2022	150.5 M€
Appui aux Infrastructures hydrauliques des Oasis du Sud tunisien	09/07/2021	49 M€
Restructuration financière de la STEG	16/12/2020	300 M€
Acquisition de 18 nouvelles rames pour la ligne TGM (TRANSTU)	12/12/2019	45M€
Modernisation et réhabilitation du réseau d'assainissement dans 33 villes prioritaires de moins de 10.000habitants (ONAS)	08/01/2019	75 M€
Réhabilitation de lignes ferroviaires (SNCFT)	21/12//2017	160 M€

Renforcement du réseau national de rapport d'électricité (STEG)	09/11/2016	46.5 M€
Lac de Bizerte (ONAS)	03/09/2015	20 M€
Total		891 M€

إثر ذلك تطرق ممثلو الوزارة إلى الإطار العام لمشروع القانون الأساسي المعروض على اللجنة فبينوا أنه وخلال اجتماع البنك السنوي في سمرقند (أوزباكستان) خلال شهر ماي 2023، وافق أعضاؤه على توسيع مجال تدخله جغرافيا ليشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء وذلك في إطار تجسيد أهداف استراتيجية البنك 2021-2025، كما تمت المصادقة بالإجماع من قبل مجلس محافظي البنك بتاريخ 18 ماي 2023 على القرارين عدد 259 و260 المتعلقين بتنقيح الفصلين 1 و12.1 من الاتفاق المنشئ للبنك، وتتمثل التعديلات المقترحة في:

* تنقيح الفصل الأول المتعلق بمجال تدخل البنك حيث تمت إضافة فقرة ثالثة لقائمة الدول والمناطق التي يمكن للبنك التدخل فيها (مناطق ودول العمليات) وتنص هذه الفقرة على أن عمليات البنك تشمل " عددا محدودا من دول جنوب الصحراء، في كل حالة بعنوان الفقرتين الثانية والثالثة" من هذا الفصل.

وبهذا التنقيح سيتم تكريس عملية التوسع المحدود والتدريجي لعمليات البنك لتشمل دول إفريقيا جنوب الصحراء وسيمكن ذلك في مرحلة أولى وعند استيفاء جميع إجراءات المصادقة عليه من قبل البنك والدول الأعضاء، من الشروع في تمويل بعض المشاريع التنموية في عدد محدود من هذه البلدان.

* تنقيح الفصل 12.1 المتعلق بالعمليات البنكية العادية للبنك حيث سيتم تنقيح بعض المقتضيات المتعلقة بشروط استعمال رأس مال البنك في المعاملات العادية وتكليف مجلس إدارة البنك بوضع معايير محينة تضمن تحقيق مستويات ملائمة لموارد البنك الذاتية تتماشى مع ما عرفته الممارسات المحاسبية في المجال البنكي من تطور منذ سنة 1990.

كما أوضح ممثلو الوزارة أن تفعيل التعديلات المقترحة ودخولها حيز النفاذ يقتضي إتمام إجراءات المصادقة الداخلية التي ستتكفل بها مصالح البنك المختصة واستيفاء كل دولة عضو في البنك إجراءات المصادقة على هذه التعديلات وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل لديها.

كما بينوا أنه بالنسبة للدولة التونسية فقد سبق أن تمت المصادقة على التعديلات المدخلة على الفصل الأول والفصل 18 من الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بمقتضى القانون الأساسي عدد 8 لسنة 2012 المؤرخ في 3 جويلية 2012 بمناسبة توسعة نشاط البنك وتوسيع مجال تدخله الجغرافي ليشمل دول الضفة الجنوبية والشرقية لحوض البحر الأبيض المتوسط وأوضحوا في هذا السياق أن المصادقة تمت بمقتضى قانون أساسي عملا بأحكام الفصلين 74 و75 من الدستور.

في ردهم على تساؤل النواب حول التداعيات المالية لهذا التوسع على تونس وإمكانية تقليص حجم الموارد المخصصة لبلادنا، بين ممثلو الوزارة أن البنك لا يخصص حصصا محددة مسبقا لكل دولة بل يوفر التمويلات المالية حسب ما تطلبه الدول وفقا لاحتياجاتها وبالتالي فلن يكون لهذا التعديل أي تداعيات مالية سلبية على بلادنا بل بالعكس سيوفر إطارا مناسبا لتوطيد العلاقات الاقتصادية مع دول افريقيا جنوب الصحراء ومزيد انفتاح تونس على محيطها الافريقي الواعد.

من ناحية ثانية وردا على استفسار النواب حول تأثير هذه التعديلات على الهجرة غير النظامية مع ما صارت تمثله من خطر على بلادنا وحول إمكانية تدخل هذا البنك لمساعدة تونس على مواجهة هذه الظاهرة والتصدي لها والحد من تبعاتها وذلك بتوفير الدعم المادي لبلادنا، بين ممثلو وزارة الاقتصاد أن الاتفاق المنشئ للبنك لا ينص على مكافحة الهجرة غير النظامية بشكل مباشر غير أن توسع مجال تدخله ليشمل دول افريقيا جنوب الصحراء سيكون له دور هام في الحد من الهجرة غير النظامية باعتبار

أنه سيساهم في النهوض بالأوضاع الاقتصادية لهذه الدول وبالتالي تحسين الأوضاع الاجتماعية لمواطنيها لتلازم البعدين الاقتصادي والاجتماعي.

في ردهم عن استفسار النواب حول علاقة البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية بالاتحاد الأوروبي بين ممثلو الوزارة أن هذا البنك يختلف عن البنك الأوروبي للاستثمار الذي يعتبر الذراع المالي للاتحاد الأوروبي بحيث يكون تدخله بتفويض من الاتحاد الأوروبي كما يضبط هذا الأخير شروطه المالية في حين أن البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية مستقل عن الاتحاد الأوروبي ولا يحتاج تفويضا منه وهو يوسع مجال تدخله حسب ما تقتضيه تطورات الوضع حيث يساهم في دعم دور المؤسسات المالية في الحركة الاقتصادية وتشجيع المبادرات الخاصة وتطوير الاستثمار وهو يرمي بذلك الى مساعدة الدول الأعضاء حديثة العهد بالمسار الديمقراطي على تكريس مبادئ الديمقراطية والتحول الى اقتصاديات السوق.

وفي خاتمة جلستها قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة الموافقة على مشروع القانون الأساسي المعروض عليها.

III. قرار اللجنة

قررت لجنة العلاقات الخارجية والتعاون الدولي وشؤون التونسيين بالخارج والهجرة الموافقة على مشروع القانون الأساسي عدد 2024/10 المتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية وهي توصي الجلسة العامة بالموافقة عليه.

رئيس اللجنة

عزيز بن الأخضر

مقرر اللجنة

طارق الربعي

مشروع قانون أساسي

يتعلق بالموافقة على التعديلات المدخلة على الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية

(عدد 2024/10)

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على تعديل الفصلين الأول و12.1 من الاتفاق المنشئ للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والمعتمد بمقتضى قراري مجلس محافظي البنك عدد 259 وعدد 260 المؤرخين في 18 ماي 2023 الملحقين بهذا القانون الأساسي.